الأمم المتحدة

A/60/767

الجمعية العامة

Distr.: General
20 April 2006
Arabic
Original: English

الدورة الستون

البند ١١٢ (هـ) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب أعضاء مجلس حقوق الإنسان الـ ٤٧

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة للبرتغال لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة للبرتغال لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وتتشرف بأن تبلغه بقرار حكومة البرتغال الترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في الانتخابات التي ستجرى في الجمعية العامة يوم ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦.

280406 280406 06-31972 (A)

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة للبرتغال لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة للبرتغال لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وبالإشارة إلى مذكرتها المؤرخة ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦، تتشرف بأن ترفق نسخة من التعهدات والالتزامات الطوعية وفقا للقرار ٢٥١/٦٠ المقدمة من البرتغال بمناسبة ترشيحها لمجلس حقوق الإنسان.

وتود البعثة الدائمة للبرتغال أن تعرب عن شكرها للأمانة إذا استطاعت نشر هذه التعهدات والالتزامات على موقع الجمعية العامة على الإنترنت.

ضميمة

التعهدات والالتزامات الطوعية بموجب القرار ٦٠/٢٥١

التزامات البرتغال القديمة العهد بحقوق الإنسان

البرتغال بلد يلتزم التزاما راسخا باحترام الحقوق والحريات الأساسية، المنصوص عليها في الدستور البرتغالي، وبكل حقوق الإنسان الواردة في الصكوك الدولية التي تعتبر البرتغال طرفا فيها. والحقيقة أن القواعد المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي تم التصديق عليها واعتمادها، تطبق بصورة تلقائية في القانون البرتغالي بعد نشرها رسميا. والبرتغال طرف في الغالبية العظمى من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان: فقد وقّعت على ستة صكوك من الصكوك الأساسية للأمم المتحدة وصدقت عليها، دون أي تحفظات*. وعلاوة على ذلك، تعترف البرتغال في كل حالة من هذه الحالات بكافة الصلاحيات الممنوحة لكل لجنة، بما في ذلك سلطة النظر في المراسلات المقدمة من الأفراد وتلك التي تتم فيما بين الدول، وسلطة اتخاذ إجراءات لتقصي الحقائق.

والبرتغال عضو أيضا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتقبل بالولاية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية. كما أننا نعترف بالإجراءات التي تتخذها منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونسكو.

وعلى الصعيد الإقليمي الأوروبي، البرتغال طرف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وأغلب بروتوكولاتها، وبالتالي فإنها تخضع لولاية المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. كما أننا نعترف باختصاصات اللجنة الأوروبية للحقوق الاجتماعية ولجنة مناهضة التعذيب.

وبعد استعادة الديمقراطية في البرتغال عام ١٩٧٤، أصبحت البرتغال عضوا نشطا منذ الثمانينات في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وظلت تسعى للترويج لحقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم، باذلة جهودا كبيرة لسد فجوة الخلافات واستخدام الحوار كوسيلة لتحقيق التقدم. وفي هذا الصدد كانت البرتغال تبحث باستمرار عن حل سلمي وعادل لقضية تيمور الشرقية بالتعاون مع الأمين العام، ونود أن نشير هنا إلى الدور الأساسي الذي اضطلعت به لجنة حقوق الإنسان في التعريف بكفاح سكان تيمور الشرقية.

* البرتغال عضو بالفعل في جميع صكوك الأمم المتحدة الرئيسية، بما في ذلك العهدان الدوليان لحقوق الإنسان، واتفاقيتا القضاء على التمييز العنصري والتمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية مناهضة التعذيب وبروتوكول العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وبروتوكول اتفاقية حقوق الطفل، وبروتوكول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

واتساقا مع التزامها القديم العهد بالترويج لحقوق الإنسان وحمايتها، ودعمها لدور الأمم المتحدة، فإن البرتغال تلزم نفسها بما يلي:

ألف – التعاون التام مع مجلس حقوق الإنسان:

١ – بالإسهام في جعل هذا المجلس الجديد جهاز يتسم بالكفاءة والفعالية.

٢ – بإقامة حوار وتعاون بناء مع الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس، وتحسين نوعية المداولات داخل المجلس، والمشاركة بنشاط في عمل المجلس بمبادرات تقليدية ومبادرات مبتكرة إن أمكن، في مجال حقوق الإنسان. وما فتئت البرتغال في لجنة حقوق الإنسان، على رأس متبني ثلاثة مشروعات قرار: مشروع القرار المتعلق بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان، ومشروع القرار المتعلق بالحق في التعليم، ومشروع القرار بشأن حماية موظفي الأمم المتحدة.

٣ – بتكرار الدعوة الدائمة إلى المقررين الخاصين وغير ذلك من الإجراءات الخاصة الأخرى.

٤ – بالإسهام في إنشاء آلية لاستعراض الأقران تكفل إجراء تحليل موضوعي يرتكز على الحوار لحالة حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء.

٥ – بالسعي إلى تعميم حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة، من أجل زيادة تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها وزيادة فعالية أجهزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٦ – بتعميق عملية الترويج لجميع حقوق الإنسان وحمايتها ”بنفس التأكيد وعلى قدم المساواة“.

٧ – بتحسين مشاركة المنظمات غير الحكومية باعتبارها عنصرا إيجابيا وهاما في الحوار بين الدول والمجتمع المدني، وضمان مساهمة هذه المنظمات في عمل المجلس.

باء – الترويج لحقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الدولي

١ – بتشجيع الدول على أن تصبح طرفا في المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان وأن تنفذ التزاماتها بحقوق الإنسان تنفيذا كاملا.

٢ – بالمشاركة النشطة في المناقشات الدائرة من أجل تحسين الإطار القانوني الدولي لحقوق الإنسان.

٣ - بالتعريف بالمبادئ الدولية لحقوق الإنسان على نطاق أوسع، وجعلها أكثر قبولا واحتراما، مما يكفل حصول أي أزمات تتعلق بحقوق الإنسان على استجابة مناسبة وسريعة من جانب المجتمع الدولي.

٤ - بإيلاء قدر أكبر من الاهتمام لتنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عن طريق الدعم الذي يقدم إلى العملية التي تهدف إلى وضع بروتوكول اختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبهذا المعنى، ولكي تكون هناك عملية تفاوض بروح من التوفيق وبقدر كبير من توافق الآراء، فإن البرتغال تلزم نفسها بدعم إجراء مناقشات غير رسمية في المحافل التي تنعقد فيما بين الدورات حول هذا الموضوع. وهدفنا هنا هو التوصل إلى صك دولي يحظى بأكبر قدر ممكن من توافق الآراء، ويجلب قيمة مضافة ملموسة إلى العديد من المعاهدات الدولية القائمة، تقبل به الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتصادق عليه على نطاق واسع.

٥ - بالإسهام عن طريق التعاون الثنائي في مجال التنمية وكذلك عن طريق منظومة الأمم المتحدة في تعزيز الديمقراطية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٦ - بالإسهام - مع الفهم الشامل لحقوق الإنسان - في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ضمن إطارها الخاص بالتعاون في مجال التنمية، وكذلك في إطار منظومة الأمم المتحدة، عن طريق المساعدة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا. وغيرهما من الأمراض، وتحقيق التعليم الابتدائي الإلزامي.

٧ - بالترويج لحقوق الطفل وحمايتها، مع مراعاة مصلحة الطفل على أفضل وجه.

٨ - باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال التمييز بين الجنسين، وضمان المساواة بين الجنسين، والترويج لحقوق المرأة وحمايتها.

٩ - بالإسهام في عملية الإصلاح الجارية للهيئات المنشأة بموجب معاهدات وعمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بتزويد المفوضية بترجمة برتغالية لوثائق ومنشورات حقوق الإنسان التي لها صلة بالبلدان الناطقة بالبرتغالية.

جيم – الترويج لحقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الوطني

١ – بالمضي قدما في سياستها في التصديق على معاهدات حقوق الإنسان، مع تلافي أي تحفظات، والإسراع في هذا الصدد بالتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، ودعم الموافقة على مشروع الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري أو غير الطوعي.

٢ – بالمضي قدما في سياستها في قبول إجراءات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات بشأن المراسلات المقدمة من الأفراد وفيما بين البلدان وكذلك إجراءات تقصي الحقائق.

٣ – بمواصلة التعاون التام مع هيئات رصد المعاهدات، وتنفيذ توصياتها، ولا سيما ما يتعلق منها بتقديم التقارير الدورية في مواعيدها.

٤ – بمواصلة تطوير الجهود المبذولة في إطار عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، بالعمل، من بين أمور أخرى، على ضمان إدخال المواد التعليمية عن حقوق الإنسان على الصعيد المحلي وفي البلدان الناطقة بالبرتغالية.

٥ – بتشجيع إنشاء آلية وطنية لحقوق الإنسان من أجل التنسيق على أعلى مستوى بين الوكالات العاملة في مجال حقوق الإنسان، وكذلك تنسيق القوانين والبرامج والسياسات التي لها تأثيرها على حقوق الإنسان.

٦ – بتحسين عمليات الترويج لحقوق المرأة وحمايتها، وضمان تعميم المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج المعتمدة على الصعيد الوطني.

٧ – بتحسين عمليات الترويج لحقوق الطفل وحمايتها، وضمان إدراج منظور قوي لحقوق الطفل في جميع السياسات والبرامج المعتمدة على الصعيد الوطني.